



المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

سارا معروف محمد

Samaruf1993@gmail.com

البروفيسور الدكتور مجيد خضر أحمد

drmajeed65@yahoo.com

فاكلتي القانون والعلوم السياسية والإدارة في جامعة سوران - أربيل

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي - المحتوى المتطرف - المسؤولية الجنائية - خطاب الكراهية - الإرهاب الإلكتروني.

كيفية اقتباس البحث

محمد، سارا معروف ، مجيد خضر أحمد ، المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered مسجلة في
ROAD

Indexed فهرسة في
IASJ

AI-Generated Extremist Content: A Criminal Law Perspective

Sara Maruf Mohammed

Professor Dr. Majeed Khader Ahmed

Faculty of Law, Political Science, and Administration, Soran University – Erbil

Keywords : Artificial Intelligence – Extremist Content – Criminal Liability – Hate Speech – Cyber-terrorism.

How To Cite This Article

Mohammed, Sara Maruf, Majeed Khader Ahmed , AI-Generated Extremist Content: A Criminal Law Perspective, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

This study addresses the issue of extremist content generated or disseminated through artificial intelligence from a criminal law perspective, in light of the rapid technological developments and the widespread use of artificial intelligence technologies in the digital environment. These technologies have enabled the creation and distribution of various forms of digital content on a large scale through the internet and social media platforms. However, such technologies may also be exploited to produce or promote extremist content that may include incitement to violence, spreading hatred, or supporting extremist ideologies. The study aims to clarify the concept of extremist content generated through artificial intelligence, identify its characteristics and various forms, and examine the criminal legal framework for addressing this type of content. It also seeks to analyze the adequacy of traditional criminal law provisions in confronting crimes related to extremist content produced or disseminated using artificial intelligence technologies. Furthermore, the study discusses the legal challenges



associated with assigning criminal responsibility for crimes involving extremist content generated by artificial intelligence, particularly in determining whether liability should fall upon the user, the programmer, or the developer of the technology. The research adopts the analytical method by examining and analyzing relevant legal texts and jurisprudential opinions. It also utilizes the comparative method by referring to certain international legislative experiences in combating crimes related to artificial intelligence. The study concludes that the use of artificial intelligence in generating or disseminating extremist content raises significant legal challenges, especially with regard to determining criminal responsibility. Accordingly, the study emphasizes the need to develop criminal legislation in line with technological advancements, strengthen international cooperation in combating AI-related crimes, and enhance the role of technology companies and digital platforms in limiting the spread of extremist content.

المخلص

يتناول هذا البحث موضوع المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي من منظور جنائي، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، وما نتج عنه من ظهور تطبيقات وتقنيات متقدمة للذكاء الاصطناعي أصبحت قادرة على إنتاج محتوى رقمي متنوع ونشره على نطاق واسع عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي. وقد أتاح هذا التطور إمكانيات جديدة قد يتم استغلالها في إنتاج أو نشر محتوى متطرف يتضمن التحريض على العنف أو نشر الكراهية أو الترويج للأفكار المتشددة. ويهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم المحتوى المتطرف الذي يتم إنتاجه أو نشره باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحديد خصائصه وصوره المختلفة، فضلاً عن دراسة الإطار القانوني الجنائي المنظم لمكافحة هذا النوع من المحتوى. كما يسعى البحث إلى تحليل مدى كفاية النصوص الجنائية التقليدية في مواجهة هذه الظاهرة، وبيان الإشكاليات القانونية المرتبطة بإسناد المسؤولية الجنائية عن جرائم المحتوى المتطرف في حال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاجه أو نشره. وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى المنهج المقارن من خلال الاستفادة من بعض التجارب التشريعية الدولية في مجال مكافحة الجرائم المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي. وتوصل البحث إلى أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج أو نشر المحتوى المتطرف يثير العديد من الإشكاليات القانونية، خاصة فيما يتعلق بتحديد المسؤولية الجنائية بين المستخدم والمبرمج أو الجهة المطورة للتقنية. كما أكد البحث على ضرورة تطوير التشريعات الجنائية بما يتلاءم مع التطورات

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

التكنولوجية الحديثة، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تفعيل دور الشركات التقنية والمنصات الرقمية في الحد من انتشار المحتوى المتطرف.

. المقدمة

إن مصطلح المحتوى المتطرف متلازم على الدوام مع مصطلح الإرهاب، لا سيما وإن الإرهاب قد يمثل إحدى أهم النتائج والمخرجات التي تتمخض عن المحتوى المتطرف، وعلى كل حال فقد أسهمت التحولات التي حصلت في عصر التكنولوجيا الحديث في نقل المجتمع التقليدي الى مجتمع حديث تقوم على التكنولوجيا المتطورة. ويعد الذكاء الاصطناعي من المصطلحات الحديثة التي ظهرت مؤخراً، ويلعب دوراً مهماً في شتى مجالات الحياة العلمية والقانونية، حيث يساعد على إنجاز الكثير من المهام التي يصعب على الإنسان القيام بها في بعض الأوقات حيث اتجه العالم بأكمله الى استخدام الذكاء الاصطناعي لتسهيل أمورهم وقضاء متطلباتهم، ورغم تلك التسهيلات إلا أن أهم الآثار السلبية لهذا التطور هي تزايد الخطورة على ارتكاب بعض الجرائم الالكترونية وظهور بعض المفاهيم الجديدة أهمها المحتوى المتطرف ونشر الإرهاب حيث أصبح ذلك التطرف والارهاب العرقي أو الطائفي أو القومي أو المذهبي أو الديني أو الجغرافي ونحوه يشكل تهديداً كبيراً في كل مكان، ولجأ المتطرفون وخاصة الارهابيون منهم لبلوغ غاياتهم الاجرامية عن طريق الجرائم الالكترونية لأنها مختلفة تماماً عن الجرائم التقليدية من حيث كيفية ارتكابها وطرق اثباتها وقد أصبح الإرهاب الالكتروني تهديداً كبيراً على مستوى الامن العالمي بصور مختلفة لسهولة ارتكابها مع انتشار الانترنت. فيمكن للجماعات المتطرفة والارهابية من استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال: هجمات حجب الخدمة، والبرمجيات الضارة، واستخدام برامج الفدية، وتخمين كلمة المرور، والتشفير وفك التشفير، واستخدام المركبات ذاتية القيادة أو غير المأهولة، ونشر الدعايات الكاذبة، واستقطاب الافراد والتجيش والتجنيد، واختراق الأنظمة الأمنية والدفاعية للدول والمؤسسات الأمنية. وبالمقابل يمكن مكافحة هذه الجرائم من خلال استخدام طرق وأدوات الذكاء الاصطناعي من خلال الدوائر القضائية والأمنية والاستخباراتية والشركات الأمنية المتخصصة، بواسطة التنبؤ والتعرف على الجماعات الإرهابية والقدرة على منعهم من القيام بأعمالهم الإرهابية ونشر التطرف باستغلال وسائل: المساعدة في تفويض الأفكار المتطرفة، والمساعدة في تحديد توقيت وموقع الهجمات الإرهابية المحتملة، والمساعدة في تحديد احتمالية أن يكون الشخص متطرفاً أو ارهابياً، والمساعدة في التعرف على وجه المتطرف أو الإرهابي، والمساعدة في تعقب تمويل الإرهاب، وتحسين عملية

صنع القرار في مكافحة التطرف والإرهاب وتحليل البيانات الضخمة لأغراض مكافحة التطرف والإرهاب، وتحسين التعاون الرقمي بين الأجهزة القضائية والأمنية المعنية بمكافحة التطرف والإرهاب.

١.١. أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع لها ابعاد ومسارات متعددة، بيد إننا يمكن أن نركز على المحورين التاليين:

١. تسعى هذه الدراسة الى كشف العلاقة في دور الذكاء الاصطناعي في ببيان المحتوى المتطرف ونشر المحتوى المتطرف وكيفية التصدي لهذا المحتوى الذي تضمنته الجرائم الحديثة وكيفية معالجتها في قانون العقوبات العراقي. وهي من الدراسات الحديثة والمتجددة والخطيرة في ذات الوقت، كونها تربط بين التقدم التكنولوجي واستغلاله لارتكاب جرائم في غاية الخطورة والتأثير على المجتمع بل على السلم والامن الدولي أحياناً كونها من الجرائم العابرة للحدود والمؤثرة على الأفكار والمعتقدات والمفضية الى آثار وخيمة مدمرة.

٢. تسعى الدراسة إلى تحليل ظاهرة المحتوى المتطرف الجنائي عبر الذكاء الاصطناعي، من خلال الوقوف على أبعادها التقنية والقانونية، واستعراض آليات المسؤولية الجنائية المحتملة، والبحث في سبل المواجهة والتجريم، في ظل غياب أطر تشريعية واضحة تنظم هذا النمط الجديد من الجرائم الرقمية. حيث من المتوقع أن تُظهر الدراسة أن الذكاء الاصطناعي أصبح فاعلاً مؤثراً في إنتاج ونشر الفكر المتطرف، وأن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة مزدوجة: قانونية - تقنية، تعتمد على تطوير التشريعات، وتعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون، واستخدام الذكاء الاصطناعي نفسه كأداة للمراقبة والتحليل الجنائي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار الموضوع يرجع الى ان جرائم التطرف عبر الوسائل الالكترونية المعاصرة عن طريق استخدام الذكاء الاصطناعي من الجرائم المستحدثة وإن النصوص العقابية التقليدية لا تواكب تطور تلك الجرائم وتواجه صعوبة في مواجهتها وذلك من شأنه تسهيل ارتكابها وإمكانية الافلات من العقوبة. ولعل الأهمية تكمن فيما يلي:

١- إن دور الذكاء الاصطناعي والمحتوى المتطرف وما قد يستتبعه من نشر الإرهاب والافتتان والافتتال الطائفي وتمزيق النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية ونحوه يعد من المواضيع التي لم تعط أهمية كبيرة بالبحث والدراسة كموضوع مستقل باعتباره موضوع حديث بل معاصر ظهر مع التطورات التكنولوجية المستجدة.

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

الرغبة الشخصية والعلمية للباحث في التطرق لهذا الموضوع وإغناء المكتبة القانونية بمثل هذه الدراسات للحاجة الماسة إليها في ظل ما تشهده المنطقة من حالات تطرف وعمليات إرهابية.

١.٢. مشكلة البحث:

١. عدم وجود نصوص جامعة مباشرة في النظم الجنائية تنظم جرائم الذكاء الاصطناعي ودورها في دعم ونشر الخطاب المتطرف. وإلى أي مدى تُعد التشريعات النافذة فعالة في مكافحة هذه الجرائم والحد من انتشارها؟

٢. عدم وجود سياسة تشريعية جنائية حديثة تسير التطور التكنولوجي بأساليب ووسائل عقابية واحترافية تضمن تحقيق الضبط المجتمعي والاستقرار الأمني، وتربط بين هذا التطور وبين مكافحة الجرائم الناجمة عنه بذات الوسائل المتطورة.

٣. غموض مصطلح التطرف ومن ثم غموض مفهوم مصطلح جرائم التطرف، وعدم حدود وقيود ونطاق لتجريمه أو لعدم تجريمه.

١.٤. فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة بان جرائم التطرف عن طريق الذكاء الاصطناعي فائقة الخطورة على المجتمع، كما تفترض بان هذه الجرائم سريعة الانتشار على المستوى الداخلي وعلى الصعيد الدولي، وهكذا، يتعين الاعتناء بتنظيمها بصورة دقيقة وطبقاً لسياسة تجريبية وعقابية متطورة ووسائل وطرق حديثة يمكنها الحد من تفاقم وانتشار هذه الظاهرة المستحدثة. وتفترض أن الرؤية المستقبلية للموضوع تكمن في العمل على المفترضات التالية: التوازن بين الابتكار والضبط القانوني. وكذلك السماح بتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه بشكل إيجابي مع الحد من استغلاله في نشر التطرف. ومن ثم توليد ذكاء اصطناعي مسؤول (Responsible AI) من خلال تطوير أنظمة آمنة تلتزم بالمعايير الأخلاقية والقانونية، وتفعيل دور المؤسسات الأكاديمية والإعلامية، ونشر الوعي بخطورة المحتوى المتطرف وتعليم الجمهور كيفية التعرف عليه، وتشجيع البحوث العلمية لمواجهة الظاهرة بطريقة فعالة ومستدامة.

أسئلة الدراسة:

الدراسة كفيلة بالإجابة عن عدة الأسئلة منها:

١. ماهية الذكاء الاصطناعي من الزاوية العلمية والجنائية؟ وهل يمكن استخدامه كوسيلة في ارتكاب جرائم التطرف الإلكتروني؟ أم انه سلوك بحد ذاته وليس وسيلة؟

٢. ماهية المحتوى المتطرف وصلته بالإرهاب الإلكتروني؟ وماهي أبرز أسباب وصور نشر المحتوى المتطرف الإلكتروني عبر الذكاء الاصطناعي، وهل لها أثر في تغليب العقوبة؟



٣. ما هو موقف المشرع العراقي والتشريع المقارن من المحتوى المتطرف التطرف عن طريق الذكاء الاصطناعي؟ وماهي طرق الحد من هذه الجرائم الحديثة وكيفية تنظيمها ومعالجتها؟
الدراسات السابقة:

لعل البحث في هذا الموضوع يكشف لنا بأن هناك ندرة في الدراسات المستقلة المتخصصة التي تسلط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في نشر المحتوى التطرف. ولكن مع ذلك كانت هناك بعض الدراسات والبحوث البسيطة القريبة من فكرة الموضوع، وهي بحوث مختصرة لا ترقى الى مستوى الكتب والبحوث الاكاديمية، وهي في المجمل تختلف في مضمونها عن موضوعات دراستنا من حيث الطابع الجنائي الذي تتميز به دراستنا وكذلك مفردات البحث الذي تركز عليه الدراسة، وكما يلي:

١. د. إكرام زيادة، مكافحة الإرهاب وتوظيف الذكاء الاصطناعي من قبل الجماعات المتطرفة ومن الاستخبارات، بحث صادر عن المركز القومي الاوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، المانيا وهولندا، ٢٠٢٤.

٢. محمد خلف الصوافي، بحث عن الذكاء الاصطناعي بين التكنولوجيا الفاضلة وتعزيز التطرف والإرهاب، ٢٠٢٤، بحث منشور على موقع الانترنت: <https://trendstresearch.org> تاريخ الزيارة ٢٩ / ٩ / ٢٠٢٤.

٣. إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي وحل أزمات التنمية في الدول الفقيرة إزاء المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ضبي، الامارات، ٢٠٢٣

نطاق الدراسة:

يدور نطاق الدراسة في إطار دور ذكاء الاصطناعي في بنیان ونشر المحتوى المتطرف دون ان يكون الإرهاب الالكتروني هو الموضوع الأساسي في ذلك.

. منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على منهج نظري وصفي يعرض مفاهيم الدراسة الأساسية وتمييزها عن مفاهيم أخرى متشابهة معها واستعراض التقنيات المستخدمة في مكافحة المحتوى المتطرف، فضلاً عن الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك لتحليل مفهوم مصطلح الذكاء الاصطناعي ومفهوم المحتوى المتطرف قاصدا الوصول الى حقيقة الجريمة ومنهج المقارنة وذلك لمقارنة الموضوع في إطار القانون المقارن والقانون العراقي وبيان قرارات التوجيه الأوربي حول الذكاء الاصطناعي.

. هيكلية البحث:

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

تتضمن هيكلية البحث ثلاث فصول نبدأ في الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للمحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي ويتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: ماهية المحتوى المتطرف.

أما في الفصل الثاني ندرس المعالجة الجنائية لمواجهة المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي، ويتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار الجنائي التقليدي لتكييف المحتوى المتطرف.

المبحث الثاني: الإطار الجنائي المستحدث لتكييف المحتوى المتطرف.

المبحث الثالث: المسؤولية الجنائية للمحتوى المتطرف.

أما في الفصل الثالث ندرس إنتاج المحتوى المتطرف الإجرامي عبر الذكاء الاصطناعي وآفاق المواجهة، ونقسم إلى:

المبحث الأول: دور الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى المتطرف الإجرامي

المبحث الثاني: آفاق المواجهة الجنائية للمحتوى المتطرف.

الفصل الثالث

إنتاج المحتوى المتطرف الاجرامي عبر الذكاء الاصطناعي وآفاق المواجهة
تُعدّ منظومة الذكاء الاصطناعي أحد أبرز أنماط التطور التقني والتكنولوجي في العصر الحالي، وتمثل سلاحًا ذا حدين. فرغم المزايا الكبيرة للذكاء الاصطناعي في خدمة الإنسانية وتسهيل مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فإن استخدامه في أغراض غير مشروعة قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم رقمية وإلكترونية (جاسم محمد علوان الجميلي، ٢٠٢٤: ١٤٩). فهناك دوراً للذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى المتطرف يتطلب آفاق محددة وواضحة ومتوازنة لمواجهة جنائياً من منظور قانوني وأمني، حيث أن الذكاء الاصطناعي يمكنه توليد نصوص وصور وفيديوهات دعائية بسرعة كبيرة وبتكلفة قليلة، ما يتيح للمجموعات المتطرفة نشر خطاب تحريضي وأفكار متطرفة على نطاق واسع، فيمكن أن يُستخدم لتكرار رسائل إيديولوجية، أو تضخيمها، أو توليد سلوكيات ترويجية تلقائية عبر حسابات وهمية. كما يمكنه توليد محتوى متطرف اصطناعي (مثل الصور والنصوص). وتكون أدوات التوليد مثل نماذج "الذكاء الاصطناعي التوليدي" قادرة على إنتاج محتوى متطرف يبدو واقعياً، ما قد يشمل شعارات، ومقاطع فيديو، أو بيانات صوتية يصعب تمييزها عن الواقع. وهناك تقارير عالمية تشير إلى قدرة بعض أنظمة الدردشة على تكوين محتوى يصنف كخطاب عنيف أو كراهية أو ينتهك تعريفات الإرهاب والعنف المتطرف.

وأكثر من ذلك، فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يُستخدم لعمل حسابات وهمية متعددة اللغات تقوم بتضخيم الرسائل المتطرفة، ما يؤثر في النقاش العام ويعزز التحيزات والأفكار المتطرفة. واستناداً إلى تقارير Europol حول استخدام AI (يعني AL معالجة اللغة الآلية وهي شكل من أشكال الذكاء الاصطناعي المستخدم لتوفير إمكانيات معالجة اللغة والترجمة الآلية) في الاحتيال والهجمات.

لقد تباينت أشكال الجرائم واختلفت باختلاف مقتضيات الزمان ومتطلبات المكان، فلم تعد الجريمة مقتصرة على مظاهرها التقليدية المتمثلة في الترويع الأمني وإراقة الدماء، بل باتت تتخذ صوراً حديثة أكثر نعومة وخفاءً، تعتمد على إساءة استغلال الوسائل الإلكترونية. وتتميز هذه الوسائل بقدرة فائقة على النفاذ إلى مختلف الأوساط الاجتماعية، مستهدفة التأثير في الوعي الجمعي، وهدم الثوابت الأخلاقية، وترويج السلوكيات السلبية، بما يشكل خطراً حقيقياً على السلم المجتمعي والنظام العام (عمار ياسر زهير البابلي، ٢٠٢٣: ٣).

في ظل سهولة الوصول إلى أدوات الذكاء الاصطناعي، لم تعد هذه التقنيات حكراً على المطورين أو الباحثين، بل أصبحت في متناول مجرمي الإنترنت. ومن أبرز مزايا الذكاء الاصطناعي هو سهولة استخدامه، فهو لم يعد مجرد مفهوم نظري، بل أصبح واقعاً تتجلى فيه الجرائم الرقمية بخُلل جديدة، من التصيد الاحتيالي المُقنّع، وتوليد برمجيات قادرة على التخفي والتطور الذاتي. كل ذلك يتم بسرعة ودقة مخيفة، دون الحاجة إلى خبرات تقنية كبيرة، مما يُضاعف من حجم التهديد (محمد مخلوف، ٢٠٢٥، العربية نت). وبمساعدة الذكاء الاصطناعي التوليدي، أصبح من الممكن نشر الدعاية والإيديولوجيات المتطرفة بسهولة أكبر، مما يجعلها أكثر كفاءة ومصممة خصيصاً لأهدافها. يمكن استخدام هذه الدعاية لنشر خطاب الكراهية وتجنيب الأفراد، وزيادة تأثير الجماعات الإرهابية على الفضاء الرقمي. في المقابل، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً مهماً في جهود مكافحة الإرهاب. إذ يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي أن تكشف وتزيل المحتوى المتطرف من المنصات الإلكترونية، كما يمكن أن تدعم برامج إزالة التطرف من خلال تحديد الأفراد المعرضين للخطر وتحليل سلوكهم عبر الإنترنت.

ولمواجهة هذا التهديد الناشئ، يجب على صانعي السياسات، ووكالات إنفاذ القانون، والمجتمع المدني التعاون بشكل وثيق لتطوير استراتيجيات قوية لمكافحة إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي من قبل الجهات الإرهابية. ويتضمن ذلك:

١. تعزيز الأطر التنظيمية لرصد ومراقبة نشر تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي.

٢. تعزيز التعاون الدولي لتتبع الشبكات غير المشروعة وتعطيلها.

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

٣. الاستثمار في البحث والتطوير في أدوات الكشف عن المحتوى المتطرف باستخدام الذكاء الاصطناعي.

٤. دعم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والخصوصية، وحرية التعبير أثناء مواجهة التحديات الأمنية (Clarisa Nelu, 2024, ICCT).

وخلاصة القول، إنَّ الذكاء الاصطناعي يمثل سلاحًا ذا حدين: فهو من جهة، يُستخدم لتوليد ونشر خطاب متطرف بكفاءة عالية وسرعة، ما يزيد من مخاطر التطرف وتأثيره. ومن جهة أخرى، يمكن للتشريعات الجنائية الحديثة والأدوات التقنية أن توفر بيئة قانونية وأمنية قوية لمواجهته، إذا ما تم تطويرها وتطبيقها بشكل متوازن ويأخذ في الاعتبار الحقوق الأساسية. من هنا نتناول الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: دور الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى المتطرف الإجرامي

المبحث الثاني: آفاق المواجهة الجنائية للمحتوى المتطرف.

المبحث الثاني

آفاق المواجهة الجنائية للمحتوى المتطرف

رفع مستوى الثقافة الرقمية لدى المستخدمين أمر أساسي، إذ أظهرت الأبحاث أن المحتوى المتطرف وخطاب الكراهية ينتشر بسرعة بسبب التفاعل البشري، ورد الفعل العاطفي، وجدة المحتوى. لذا فإن التثقيف الرقمي وتعليم المستخدمين كيفية التعامل مع المحتوى عبر الإنترنت يمثل وسيلة فعالة للحد من انتشار المحتوى المتطرف وخطاب الكراهية وتعزيز بيئة رقمية أكثر أمانًا.

بعبارة أخرى، التقنيات وحدها لا تكفي؛ فالتوعية والتثقيف الرقمي يشكلان خط الدفاع الأول والأكثر فاعلية ضد التطرف وخطاب الكراهية على الإنترنت. (د. فالح بن فيلحان الرويلي، المواجهة الفكرية والمبادرات النوعية - سبل لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف، <https://www.imctc.org> ٢٠٢٦-٢-١٠).

بناءً عليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: دور التشريعات وأجهزة إنفاذ القانون في المواجهة وضرورات التحديث، والمطلب الثاني: دور الشركات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في مواجهة المحتوى المتطرف.

المطلب الأول: دور التشريعات وأجهزة إنفاذ القانون في المواجهة وضرورات التحديث

تفرض التطورات المتسارعة في تقنيات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي على المشرع وأجهزة إنفاذ القانون تحديث الأطر التشريعية وآليات العمل الأمني لمواجهة التهديدات المتطرفة والإرهابية المستحدثة في البيئة الرقمية. ولم يعد الاعتماد على الوسائل التقليدية كافياً، بل يتطلب سنّ تشريعات تقوم على تنظيم استخدام التقنيات الحديثة، وتحدد اختصاصات أجهزة إنفاذ القانون، وتضبط نطاق التعاون المؤسسي في تبادل وتحليل البيانات.

ويستلزم تفعيل الدور التشريعي وضع برامج قانونية وتنفيذية متكاملة تمكن أجهزة الأمن والهيئات العسكرية من تبادل المعلومات الدقيقة والآنية عبر نظم الذكاء الاصطناعي، بما يعزز قدراتها في الرصد والكشف المبكر والتحليل الاستباقي للأنشطة المتطرفة والإرهابية، ويضمن التنسيق المؤسسي ومنع تضارب الاختصاصات على الصعيدين الوطني والدولي.

ولا يقتصر دور التشريعات وأجهزة إنفاذ القانون على المعالجة اللاحقة للأفعال المتطرفة والإرهابية، بل يمتد إلى تبني استراتيجيات وقائية تعالج أسباب التطرف وتعزز التماسك المجتمعي. وفي هذا الإطار، يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي والشبكات الافتراضية، عند تنظيمها تشريعياً، أن تسهم في دعم التفاعل الاجتماعي وبناء رأس المال الاجتماعي، بدلاً من أن تُستغل في نشر خطاب العنف والكراهية.

ومع تصاعد تهديدات التنظيمات الإرهابية والعصابات الإجرامية والجهات المعادية للبنى التحتية وأنظمة الإنترنت، تظل فاعلية المواجهة القانونية رهينة بتحديث التشريعات وتمكين أجهزة إنفاذ القانون من أدوات تقنية متطورة، ضمن إطار من الشرعية الدستورية والرقابة القضائية، بما يحفظ التوازن بين الأمن وصوصن الحقوق والحريات الأساسية. (د. عمران عوان، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، <https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages>، ٢٠٢٠-٢-٢٠٦).

بناءً عليه سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث نبدأ في الفرع الأول بعنوان دور التشريعات في المواجهة وضرورات التحديث، أما في الفرع الثاني فسنعرض بدراسة دور أجهزة الادعاء العام في إنفاذ القانون والمواجهة.

الفرع الأول: دور التشريعات في المواجهة وضرورات التحديث

تستمد التشريعات العادية، سواء في القوانين المدنية أو الجنائية، مشروعيتها وقوتها الإلزامية من تشريعات أسمى منها، ويتمثل هذا التشريع الأسمى في الدستور، الذي يُعدّ القانون الأعلى في الدولة، وتستمد منه سائر القوانين شرعيتها.

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

وعند الرجوع إلى الدستور، نلاحظ خلوه من نصوص صريحة تتناول التطرف بشكل مباشر، غير أن ذلك لا يعني أن الدستور لم يعالج هذه الظاهرة، بل إنه تصدى لها بصورة غير مباشرة. فالتطرف، في جوهره، يمثل اعتداءً على حرية العقيدة والفكر والمذهب، فضلاً عن الحريات الأساسية الأخرى الملازمة للإنسان والتي لا تنفك عنه. وقد كفل الدستور هذه الحريات بنصوص واضحة، وأقر حمايتها، كما وضع قيوداً تحول دون سنّ تشريعات أو اتخاذ إجراءات من شأنها المساس بها أو الانتقاص منها. وبذلك يكون الدستور قد أسس لإطار قيمي وقانوني عام يناهض مظاهر التطرف، من خلال تكريسه لمبادئ الحرية، والتعددية، واحترام الحقوق الأساسية، بوصفها مرتكزات دستورية لا يجوز الإخلال بها. وعلى هذا، يمكن القول إن الدستور العراقي يمنع التطرف عن طريق منعه بصورة غير مباشرة، أي دون نصوص صريحة تتناول التطرف ذاته بل تتناول آثاره ومخرجاته ونطاقه، حيث إنه يضع إطاراً قانونياً يحمي المجتمع من أي ممارسات متطرفة تتعدى على الحقوق الأساسية. فقد جاء في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ نصوص تكفل كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد، وتضمن حرية العقيدة والممارسة الدينية وتضمن الحريات ذات الصلة، بما يعكس التزام الدولة بضمان الحريات الأساسية وفرض قيود على أي سلوك متطرف يمس هذه الحقوق (الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥) وقد نصت المادة (٤) من الدستور العراقي على أنه: "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العراق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي"، حيث أنه في ظل التحولات الرقمية المتسارعة واعتماد المجتمع على المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبح المحتوى المتطرف الرقمي أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن والسلام الاجتماعي في العراق. ورغم غياب قانون مستقل يختص بمنع التطرف عبر الفضاء الرقمي، فقد وسعت التشريعات القائمة نطاقها لتشمل مكافحة نشر الأفكار المتطرفة أو التحريض على الكراهية عبر الوسائط الإلكترونية. ويأتي ذلك في إطار قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ وقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، اللذين يجيزان للسلطات متابعة الأنشطة الرقمية التي تهدف إلى التحريض على العنف، أو نشر الفكر التكفيري أو الطائفي، أو دعم التنظيمات الإرهابية، بما في ذلك المحتوى المنشور على مواقع التواصل ومنصات البث المباشر.

كما يلعب قانون شبكة الإعلام العراقي رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥ دوراً محورياً في تنظيم الفضاء الإعلامي الرقمي، حيث يفرض على وسائل الإعلام الإلكترونية الالتزام بنشر محتوى يعزز التسامح والمواطنة، ويجرم أي محتوى يروج للطائفية أو الكراهية أو الإرهاب. ويعتبر القانون أن

أي استخدام رقمي للأفكار المتطرفة أو خطاب الكراهية يشكل تهديدًا مباشرًا للنظام العام، ويستدعي الملاحقة القانونية وفقًا للإطار الجنائي العراقي، مع ضمان حقوق الأفراد في التعبير ضمن حدود القانون. وقد نصت المادة (٥) في الفقرة خامساً من قانون شبكة الإعلام العراقي على أنه: " تهدف الشبكة إلى تعزيز ودعم المبادئ والممارسات الديمقراطية، وتشجيع تقبل الرأي الآخر وثقافة التسامح، وعدم الترويج للأفكار والممارسات العنصرية والطائفية والدكتاتورية والعنف والإرهاب. (المادة ٥ الفقرة خامساً من قانون شبكة الإعلام العراقي رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥.

من هنا، يظهر أن العراق اعتمد نهجًا تكامليًا يجمع بين التشريع الجنائي والتنظيم الإعلامي لمواجهة المحتوى الرقمي المتطرف، مع وضع آليات قانونية واضحة لرصد الانتهاكات، وملاحقة من يروج للأفكار المتطرفة أو خطاب الكراهية عبر الفضاء الرقمي، بما يعكس إدراك الدولة لأهمية ضبط المنصات الرقمية كجزء من استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف الفكري والإرهاب وحماية الأمن والسلم المجتمعي في بيئة رقمية متسارعة التطور. (ظافر وهاب حسن، ٢٠٢٣: ٤٥-٥٢) وقد نصت المادة (٢) في الفقرة ٢ من مشروع قانون الجرائم الإلكترونية العراقي على أنه: " يقصد بالمحتوى المتطرف لأغراض هذا القانون، كل مادة مكتوبة أو مرئية أو مسموعة أو رقمية تتضمن تحريضًا أو تمجيدًا أو تبريرًا لأعمال إرهابية أو أفكار متطرفة تؤدي إلى العنف، وكل إنتاج أو نشر أو ترويج يتضمن: أ. الدعوة إلى العنف أو الإرهاب أو التحريض عليهما. ب. تمجيد أو تبرير أو تشجيع الأعمال الإرهابية. ج. نشر أفكار تقوم على الكراهية أو الإقصاء أو التكفير المؤدي إلى العنف. د. تجنيد الأفراد أو استقطابهم لصالح جماعات متطرفة أو إرهابية."

الفرع الثاني: دور أجهزة الادعاء العام في انفاذ القانون والمواجهة

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في اهتمام أجهزة إنفاذ القانون بتقنيات المراقبة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. فقد أظهر مؤشر المراقبة العالمية المعتمد على الذكاء الاصطناعي، الصادر عن مركز كارنيجي للسلام الدولي، أن ٧٥ دولة من أصل ١٧٦ دولة محل تحليل تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لأغراض المراقبة، بما في ذلك منصات المدن الذكية / المدن الآمنة، وأنظمة التعرف على الوجوه، وبرامج الشرطة الذكية، مما يدل على أن اعتماد هذه التقنيات يتنامى بسرعة على المستوى العالمي (علياء عزي، "الإخوان" والإعلام الرقمي. الدور وحدود التأثير، <https://trendsresearch.org/research.php?id> ، ٢٩ - ١-٢٠٢٣).

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

ويعتمد إنفاذ القانون في مختلف المجالات بشكل متزايد على أدوات الذكاء الاصطناعي في أداء مهامه، وهو ما يتيح تعزيز قدراته على جمع الأدلة الرقمية، وتحليل البيانات، ومراقبة الجرائم الإلكترونية، والحد من المخاطر المحتملة وحماية المجتمع من الأنشطة الإجرامية. وفي الوقت نفسه، يثير هذا الاستخدام مخاوف بشأن التأثيرات السلبية المحتملة على حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالخصوصية والحريات الأساسية. لذلك، توضح أدوات مثل مجموعة أدوات الإنتربول للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون ضرورة الإشراف البشري في جميع مراحل عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك إدارة البيانات، وتعزيز الثقة المجتمعية، وضمان الشفافية والمساءلة. كما يجب مراعاة التحيزات المجتمعية والتاريخية الموجودة في البيانات والخوارزميات، خاصة عند استخدامها في سياق مكافحة الإرهاب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقييم هذه المخاطر وتخفيفها.

يتعين على أجهزة إنفاذ القانون والنيابة العامة (في مصر) وما يقابلها في العراق (الادعاء العام)، بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى، إجراء تقييمات دورية للمخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وضمان تعديل السياسات والممارسات الأمنية وفق نتائج هذه التقييمات. ويُعد إشراك المجتمع المدني وخبراء حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من تطوير سياسات استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول، بما يعزز الثقة المجتمعية ويحمي الحريات الأساسية، ويضمن تطبيق القانون بطريقة عادلة وشفافة في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع. (رغدة البهسي، مكافحة الإرهاب الإلكتروني، <https://acpss.ahram.org.eg/News/21074.aspx> ، ٢٠٢٦-٢-١٥).

المطلب الثاني: دور الشركات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في مواجهة المحتوى المتطرف
يلعب قطاع التكنولوجيا دوراً استباقياً في تطوير آليات وضمانات تهدف إلى التخفيف من المخاطر المرتبطة باستغلال الجماعات الإرهابية والمتطرفة لتقنيات الذكاء الاصطناعي. وتتجلى هذه المخاطر في جانبين رئيسيين: الأول يتعلق بمحاولة منصات استضافة المحتوى رصد الأضرار الناجمة عن المحتوى المنشأ بالذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، والثاني يخص مسؤولية مزودي أنظمة الذكاء الاصطناعي عن مراقبة وضبط المخرجات المحتملة لنماذجهم، بما يضمن الحد من إساءة الاستخدام.

في السياق الأول، لا تزال العديد من أدوات وآليات التخفيف المعتمدة سابقاً لمواجهة أنشطة الجماعات الإرهابية والمتطرفة قابلة للتطبيق على الأضرار الناتجة عن المحتوى المولد بالذكاء



الاصطناعي. أما في السياق الثاني، فإن الطبيعة المتطورة والديناميكية لتقنيات توليد المحتوى تفرض اعتماد استراتيجيات جديدة لتصنيف مجالات التهديد وتنظيم كيفية استجابة أنظمة الذكاء الاصطناعي لمدخلات المستخدمين، بما يعزز حماية المنصات والمجتمعات الرقمية على حد سواء.

يُظهر هذا التحليل أن الشركات التقنية، من خلال تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي وآليات الإشراف الذكي على المحتوى، لا تقوم فقط بدور الوسيط التكنولوجي، بل تصبح لاعباً رئيسياً في منظومة مكافحة التطرف الرقمي، حيث تتكامل جهودها مع السياسات الوطنية والدولية لتحقيق بيئة رقمية أكثر أماناً. وفي هذا الإطار، لا يمكن التقليل من تأثير الذكاء الاصطناعي على جهود قطاع التكنولوجيا في التخفيف من مخاطر الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وقد برز المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على الإنترنت (GIFCT) كشريك محوري في هذا المجال، إذ يسهم في تيسير حلول فعالة لوقف انتشار المحتوى الضار، بغض النظر عن الوسيلة أو التقنية المستخدمة في توليد هذا المحتوى.

تتسم الجماعات الإرهابية والمتطرفة بقدرة مستمرة على التطور وتكييف أساليبها، غالباً استجابة مباشرة لجهود المنصات في حظر أو التخفيف من استراتيجياتها السابقة. وتشير هذه الدورة المستمرة من التكيف إلى ضرورة قيام المنصات بنشر أدوات ذكاء اصطناعي متقدمة، قادرة على مواكبة الأساليب المتزايدة التعقيد التي تستخدمها هذه الجماعات، ومواجهتها بفعالية. ويُعد من حسن الحظ أن قطاع التكنولوجيا كان رائداً في تطوير تقنيات لتعزيز قدرات الإشراف والمراقبة باستخدام التعلم الآلي (Machine Learning) على مدى سنوات عديدة، مما يوفر قاعدة قوية لدعم جهود المنصات في الكشف المبكر عن التهديدات الناشئة والاستجابة لها بشكل فعال، وبالتالي تعزيز الأمن الرقمي وتقليل المخاطر المرتبطة بالمحتوى المتطرف. ويمكن تناول بعض الأمثلة العملية حول ذلك:

التعرف على الشعارات (Logo Recognition): يمكن لتقنية التعرف على الشعارات تحديد شعارات المنظمات أو الرموز المتكررة بشكل شائع في الصور المرتبطة بهذه الجماعات.

تصنيف النصوص (Text Classification): يتم تطبيق معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لتصنيف النصوص ضمن تسميات محددة مسبقاً بناءً على محتواها، السمات اللغوية، والإشارات السياقية. ويمكن لتقنية تصنيف النصوص التعرف على اللغة المشفرة أو جهود التجنيد التي



المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

Artificial Intelligence: Threats, Opportunities, and Policy Frameworks for Countering VNSAs by Erin Saltman & Skip Gilmour April, 2025, 7-8)

الفرع الأول: دور الشركات التقنية الحكومية والخاصة في المواجهة

يُشكل دور الشركات التقنية الحكومية والخاصة أحد المحاور الجوهرية في السياسة الجنائية المعاصرة الرامية إلى مواجهة المحتوى المتطرف في البيئة الرقمية، ولا سيما في ظل التنامي المتسارع لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتزايد الاعتماد المجتمعي على المنصات الإلكترونية في إنتاج وتداول الخطاب. وفي هذا السياق، تضطلع الشركات التقنية الخاصة، وعلى وجه الخصوص مزودو الخدمات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، إلى جانب الجهات الحكومية ذات الطابع التقني، بمهام ذات طبيعة فنية تتمثل في رصد المحتوى المتطرف والكشف المبكر عنه وتحليل البيانات الأولية باستخدام الوسائل التقنية الحديثة، وذلك ضمن الحدود التي ترسمها التشريعات النافذة وتحت رقابة الجهات المختصة.

وفي المقابل، يظل الاختصاص الأصيل في إنفاذ القانون منوطاً بالسلطات العامة، بوصفه مظهرًا من مظاهر السيادة، حيث تتولى هذه السلطات مباشرة الإجراءات الجزائية بحق الأفراد أو الجماعات التي تستغل الفضاء الرقمي لنشر الخطاب المتطرف، بما يشمل التحري والمتابعة، والقبض، والإحالة إلى القضاء المختص، والمحاكمة وفقاً للضمانات الدستورية والإجرائية المقررة. غير أن فعالية هذا النموذج التشاركي ومشروعيته القانونية تظل رهينة بإرساء إطار تشريعي متكامل يحدد بدقة نطاق الصلاحيات والمسؤوليات الملقاة على عاتق الشركات التقنية الحكومية والخاصة، وينظم آليات التعاون وتبادل البيانات مع السلطات العامة، ويكفل في الوقت ذاته احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما حماية الحق في الخصوصية وحرية التعبير، بما يحقق التوازن اللازم بين متطلبات الأمن وحماية مبادئ دولة القانون. (عمران عوان، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب،

٢٠٢٦-٢-٢٠، <https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages>

الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في كشف المحتوى المتطرف لأغراض المواجهة

شهدت السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن المحتوى المتطرف على الإنترنت، بما في ذلك النصوص والصور والفيديوهات، بهدف التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتحريض على العنف أو نشر الأيديولوجيات المتطرفة. وتعتمد هذه



الأساليب على نماذج خوارزمية متقدمة تجمع بين التعلم الآلي (Machine Learning) ، ومعالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing) ، وتقنيات الرؤية الحاسوبية (Computer Vision) ، لتحديد المحتوى الضار قبل انتشاره على نطاق واسع.

ويؤدي الذكاء الاصطناعي في هذا المجال دورًا مزدوجًا: أولاً، **الكشف الاستباقي**، إذ تحلل الأنظمة والبيانات الرقمية لرصد أنماط محتوى مشبوهة أو مؤشرات سلوكية مرتبطة بالمتطرفين؛ وثانيًا، **دعم اتخاذ القرار البشري**، من خلال توفير أدوات تحليل دقيقة تمكّن فرق الإشراف من مراجعة المحتوى واتخاذ الإجراءات المناسبة، مثل الحذف أو التقييد أو الإبلاغ عن المخالفات. وقد أظهرت التجارب العملية، مثل تلك المنفذة ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على الإنترنت (GIFCT) ، فعالية استخدام إشارات لغوية وسلوكية متعددة الطبقات في تحسين دقة الكشف عن المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف، مع تقليل معدلات الإيجابيات الخاطئة. كما أبرزت هذه التجارب التحديات المرتبطة بفهم تعقيدات خطاب المستخدمين والسلوكيات الرقمية والاختلافات الثقافية، والتي قد تؤثر على دقة النماذج الخوارزمية.

يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي قد أصبح أداة محورية في منظومة مواجهة المحتوى المتطرف، إذ يتيح للمنصات الرقمية، والشركات، والحكومات الكشف المبكر عن المخاطر الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني، والحد من تأثير الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وتتيح خوارزميات التعلم الآلي معالجة كميات ضخمة من البيانات بشكل سريع ودقيق، مما يمكن أجهزة إنفاذ القانون والشركات المزودة للخدمات الرقمية من تتبع أنشطة المتطرفين وتحديد أنماط سلوكهم بفاعلية. كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تصنيف المحتوى المتطرف وفق أولوياته، وتمكين إزالته من المنصات الرقمية لحماية المستخدمين. إضافة إلى ذلك، يُستخدم في دعم العمليات الأمنية لمكافحة الإرهاب، عبر تفكيك شبكات التجنيد، ومراقبة حملات الدعاية المتطرفة، وحماية الأفراد الأكثر عرضة للتأثر بالأفكار المتطرفة. وتعكس هذه القدرات أن توظيف الذكاء الاصطناعي يشكل أداة استراتيجية متقدمة لتعزيز فاعلية التدابير الوقائية والاستجابات الأمنية، مع إمكانية دمجها ضمن أطر تشريعية وتنظيمية تضمن احترام الحقوق والحريات الأساسية.

أولاً. الحدود القانونية للرقابة التقنية

يعتمد إنفاذ القانون في مختلف المجالات بشكل متزايد على أدوات الذكاء الاصطناعي لأداء مهامه، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن التأثيرات السلبية المحتملة على حقوق الإنسان، وخصوصًا فيما يتعلق بالخصوصية والحريات الأساسية. وتشير أدوات مثل مجموعة أدوات

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

الإنتربول للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون إلى ضرورة وجود إشراف بشري شامل، يشمل إدارة البيانات، وتعزيز الثقة المجتمعية، وضمان الشفافية في العمليات. تتحمل جميع أنظمة الذكاء الاصطناعي درجة معينة من التحيز، إذ تعكس التحيزات المجتمعية الحالية والتاريخية. لذلك، يصبح من الضروري تقييم استخدام التكنولوجيا في مكافحة المحتوى المتطرف بعناية، مع مراعاة السياق التاريخي للتحيزات المرتبطة بهذه الجهود، لا سيما فيما يتعلق بغياب الشفافية في الخوارزميات وتحليل البيانات، وهو ما قد يؤدي إلى آثار سلبية على حقوق الإنسان. كما يجب إجراء تقييمات دورية للمخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون، وتكييف الأساليب وفق نتائج هذه التقييمات، لضمان أن تكون السياسات والممارسات الأمنية مبنية على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتتضح هنا الحاجة إلى أن يقوم إنفاذ القانون، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، بتقييم هذه المخاطر بشكل دقيق واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف منها، مع التركيز على تعزيز الثقة والمشاركة المجتمعية. فهناك تداعيات أخلاقية وقانونية متعددة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات اتخاذ القرار، وغالبًا ما تتجلى في تراجع مستويات الشفافية والمساءلة. ويمكن تعزيز تطوير وتقييم استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل أجهزة إنفاذ القانون من خلال إشراك وجهات نظر متنوعة، بما في ذلك المجتمع المدني، وخبراء حقوق الإنسان، إلى جانب المنصات الرقمية، والإعلام، والجهات الدولية، والأكاديميا، لضمان أن تكون السياسات شفافة وعادلة ومبنية على احترام حقوق الإنسان. ويتعين على أجهزة إنفاذ القانون أن تكون حذرة بشكل خاص عند توظيف الذكاء الاصطناعي في جهود مكافحة المحتوى المتطرف، لضمان عدم تدهور الثقة العامة أو انتهاك الحقوق الأساسية نتيجة العمليات غير الشفافة أو نقص القدرات التنظيمية والمعرفة بالتكنولوجيا، مع مراعاة التحيزات التاريخية المرتبطة بجهود مكافحة المحتوى المتطرف عبر العقود الماضية. ويجب أن يأخذ النهج القائم على حقوق الإنسان في الاعتبار التأثيرات المحتملة للتكنولوجيا وغياب التنظيم على حرية التعبير في الفضاء الرقمي، خصوصًا بالنسبة للفئات المهمشة، لضمان تطوير استراتيجيات مستدامة وفعالة.

ويُعد وضع الحدود القانونية للرقابة التقنية عنصرًا أساسيًا لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون ومكافحة المحتوى المتطرف بطريقة تحترم حقوق الإنسان الرقمية. فبينما توفر التكنولوجيا أدوات قوية لمراقبة المحتوى الخطير ومنع التجنيد والدعاية المتطرفة، فإن غياب الأطر القانونية الواضحة قد يؤدي إلى تجاوزات تمس الخصوصية وحرية التعبير وحقوق الفئات المهمشة. ويشمل هذا الإطار القانوني:



•وضع معايير واضحة لتصنيف المحتوى والمنظمات الخطرة، مع مراعاة توزيع الموارد بشكل متوازن بين اللغات والمناطق المختلفة لتجنب التأثيرات غير المتكافئة.

•توفير آليات استئناف فعالة لحماية المستخدمين الذين يتم إزالة محتواهم، وضمان مستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة في عمليات اتخاذ القرار.

•تحقيق التوازن بين مكافحة المحتوى المتطرف وحماية الحقوق الرقمية من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، المنصات الرقمية، الإعلام، الجهات الدولية، والأكاديميا.

•ضمان الإشراف البشري والمراجعة المستمرة للمخاطر، لضمان أن تكون السياسات عادلة وشفافة ومبنية على حقوق الإنسان، مع تحديد حدود قانونية واضحة للرقابة التقنية لمنع استغلال التكنولوجيا بطرق تنتهك الحقوق الأساسية.

يضمن هذا النهج المتكامل أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لمكافحة المحتوى المتطرف دون المساس بحقوق الإنسان، مع تعزيز الشفافية والمساءلة والثقة المجتمعية، وتحديد الحدود القانونية التي تحمي الفضاء الرقمي وحقوق مستخدميه. (Artificial Intelligence in the context of preventing countering violent extremism and terrorism Challenges, Risks and opportunities ص-٣-٨-٤)

ثانياً. دور الجهود الدولية في التصدي لجريمة التطرف عبر الذكاء الاصطناعي

ترى دول العالم أن الذكاء الاصطناعي يمثل حلاً لمنع ومكافحة التطرف العنيف. فقد اعتمد مجلس أوروبا "اتفاقية منع الإرهاب" وأنشأت قاعدة بيانات حول الإرهاب السيبراني للتخفيف من الهجمات الإرهابية الإلكترونية وفي المملكة المتحدة، تم اتخاذ خطوات لتسليط الضوء على استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة المحتوى وتقديم حلول الذكاء الاصطناعي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت:

١. يلعب الاختصار TVEC (الإرهاب والتطرف العنيف والمحتوى المتطرف) دوراً جوهرياً في الحوكمة الرقمية الدولية لمكافحة التطرف عبر الإنترنت، إذ يجمع بين مفهومي "الإرهاب" و"التطرف العنيف" في كيان موحد يمكن تصنيفه ورصده باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يتيح تجاوز التعقيدات التعريفية والسياسية المرتبطة بكل فئة على حدة.

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

٢. ظهر هذا التصنيف لأول مرة بشكل بارز من خلال نداء كرايستشيرش ٢٠١٩، الذي جمع الحكومات والمفوضية الأوروبية ومنصات التواصل الاجتماعي في إطار التزام مشترك للقضاء على محتوى TVEC عبر الإنترنت. ولاحقاً، أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إطاراً طوعياً لتقارير الشفافية حول TVEC، يهدف إلى تقييم السياسات والإجراءات المعتمدة لدى المنصات الرقمية الرائدة عالمياً، ويكرر هذا الإطار سنوياً لتقديم نظرة شاملة حول القوانين والتنظيمات المتعلقة بالمحتوى المتطرف.

٣. يرتبط هذا التصنيف بشكل خاص بأعمال GIFCT، إذ يُستخدم بشكل متكرر من قبل قيادتها ويُشار إليه ضمن مخرجاتها الأساسية، بينما تمثل قاعدة بيانات مشاركة التجزئات (hash-sharing database) التابعة لها الهدف التشغيلي الأساسي، ويُعترف بها باعتبارها الآلية الرئيسية لتعريف والتعامل مع محتوى TVEC على الصعيد العالمي. وتعتمد قاعدة البيانات على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتصنيف المحتوى وتحديد المواد المصنفة ضمن فئة "الأقبح من بين الأقبح"، بما يولد اتساقاً معيارياً بين المنصات ويتيح اتخاذ إجراءات حوكمة مشتركة.

٤. يعتمد تصنيف محتوى TVEC على قوائم الأمم المتحدة، حيث تُقسم المواد إلى فئات رئيسية تشمل:

أ. التهديدات المحدقة والموثوقة (ICT) : منشورات تشكل تهديداً محدقاً وموثوقاً بالعنف تجاه المدنيين أو البنية التحتية المدنية [١.٩٣% من المحتوى المجزأ].

ب. التجنيد والتعليمات (R & I) : مواد تهدف إلى تجنيد أتباع أو تقديم توجيهات أو إعطاء تعليمات تشغيلية [0.85%].

ج. العنف الجسدي ضد الأشخاص العزل : يشمل القتل، الإعدام، الاغتصاب، التعذيب، أو التسبب في أضرار جسدية خطيرة [15.62%].

د. تمجيد الأعمال الإرهابية (GTA) : محتوى يمجّد أو يبرر أو يحتفل بالهجمات بعد وقوعها [65.23%].

٥. رغم وضوح هذه الفئات، تظل المعلومات العامة حول كيفية تطبيقها عملياً محدودة، بما في ذلك كيفية إدراج المحتوى الضار في قاعدة البيانات. وتستنثر منصات مثل Meta مليارات الدولارات سنوياً في مراقبة المحتوى، مع طاقم يضم نحو ٤٠,٠٠٠ شخص ضمن فرق "السلامة والأمن"، بما في ذلك خبراء مكافحة الإرهاب، مختصون إقليميون، وآلاف المراقبين المتعاقدين في مختلف الدول، لمراجعة كل محتوى مرفوع من قبل الخوارزميات واتخاذ القرار بشأنه في غضون دقائق معدودة.



٦. في سياق تطوير حوكمة TVEC ، سعت GIFCT إلى تحويل قاعدة البيانات من نهج القوائم والأطراف إلى نهج مرتبط بالسلوك والمحتوى، مع التركيز على الإشارات السلوكية والمحتوى المصنف ضمن TVEC . وقدمت GIFCT أيضاً تصنيف الأيديولوجيات لتحديد المبررات الأيديولوجية للمحتوى، مما أتاح مزيداً من الدقة في تحديد "التطرف العنيف"، مع توسيع قاعدة البيانات لتشمل الصور، الفيديوهات، الوثائق، والروابط المرتبطة ب TVEC.

٧. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئات غير معرفة قانونياً وتختلف طرق مراقبتها بين المنصات، الأمر الذي دفع GIFCT إلى العمل على بناء فهم مشترك لمفاهيم الإرهاب والتطرف العنيف، يركز على التطبيق العملي ضمن إطار قاعدة البيانات، ويتيح وضع معايير واضحة لإدراج المحتوى ضمن TVEC . ويستند هذا النهج إلى الظروف العملية لمراقبة المحتوى على نطاق واسع، مع مراعاة قدرة المنصات على جمع الإشارات الرقمية وتوفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لإدارة المحتوى بكفاءة. وعليه، يمثل نظام TVEC و GIFCT نموذجاً متقدماً لكيفية دمج الذكاء الاصطناعي ضمن الجهود الدولية لمكافحة التطرف عبر الإنترنت، مع الجمع بين التنسيق متعدد الأطراف بين الحكومات والمنصات الخاصة، ووضع معايير تشغيلية وتصنيفية موحدة للمحتوى المتطرف على الصعيد العالمي، بما يعكس التقاطع بين القانون، والتكنولوجيا، والسياسات الدولية. (نهاية مطر العبيدي، ٢٠٢١، ٢٣٥).

الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في كشف المحتوى المتطرف لأغراض المواجهة أولاً: رصد مؤشرات المحتوى المتطرف

يُعدّ توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في رصد مؤشرات التطرف عبر الإنترنت أحد أهم الأساليب الحديثة في مجال مكافحة التطرف والإرهاب الرقمي، إذ تتيح هذه التقنيات إمكانية التعرف المبكر على الأفراد المعرضين للانخراط في مسارات التطرف داخل البيئات الافتراضية، بما يساهم في اتخاذ إجراءات وقائية وتدخلات مناسبة. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في الفضاء الإلكتروني، في وقت باتت فيه الأساليب التقليدية لإنفاذ القانون غير قادرة على كشفها بفاعلية.

ورغم أن التطرف يُعد ظاهرة اجتماعية معقدة تتداخل فيها عوامل شخصية وسياسية متعددة، فإن تقنيات التعلم الآلي، ولا سيما معالجة اللغة الطبيعية، تمثل أداة مساندة فعالة لجهات إنفاذ القانون ومؤسسات مكافحة الإرهاب، فضلاً عن الفاعلين المجتمعيين كالأخصائيين الاجتماعيين. إذ يمكن لهذه التقنيات تحليل الخطاب الرقمي لرصد كلمات ومفاهيم قد تعكس درجة التطرف أو قابلية الأفراد للتأثر بالدعاية الإرهابية، كما تساعد في اكتشاف أنماط سلوكية معينة، مثل التفاعل

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

المتكرر مع المحتوى المتطرف أو الإرهابي أو البحث عنه، وهي سلوكيات تُعد من المؤشرات الدالة على مسار التطرف.

كما يتيح النظام إمكانية البحث عن كلمات مفتاحية وموضوعات محددة ضمن محتوى لم يُصنّف بعد على أنه خطير، إلى جانب توفير آليات لإخفاء هوية البيانات وإعادة كشفها وفقاً للضوابط التنظيمية المعتمدة لدى أجهزة إنفاذ القانون، الأمر الذي يجعله قابلاً للتطبيق في مجالات أخرى تتطلب التعامل مع بيانات حساسة. وقد انتهى العمل بالمشروع في أواخر عام ٢٠٢٠، وأفادت الجهات الأمنية المشاركة في اختباره بأنه قدّم تحسّناً ملموساً مقارنة بالأدوات التقليدية المستخدمة سابقاً، غير أن فعاليته خارج الإطار التجريبي ما تزال بحاجة إلى مزيد من التقييم العملي. وتُعدّ شركة **Moonshot**، وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا مقرها المملكة المتحدة ومتخصصة في مكافحة التطرف العنيف، مثالاً إضافياً بارزاً على الدور الذي يمكن أن يؤديه الذكاء الاصطناعي في تحديد الأفراد المعرضين لخطر التطرف. وعلى غرار مشروع **RED-Alert**، تهدف **Moonshot** إلى التعرف على الأشخاص المعرضين للتطرف عبر الإنترنت، إلا أنها، بخلاف تسهيل عمليات الرصد والتدخل من قبل أجهزة إنفاذ القانون ووكالات مكافحة الإرهاب، تسعى إلى ربط هؤلاء الأفراد برسائل «إيجابية» بديلة

ثانياً: الإشراف الآلي على المحتوى وحذفه

تواجه منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التي تستضيف محتوى متعدّد الوسائط إساءة استخدام خدماتها من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية بطرق مختلفة، ويعتمد أسلوب المواجهة إلى حدّ كبير على طبيعة هذا الاستخدام. فعلى سبيل المثال، يختلف تعامل موقع يتيح مشاركة ملفات كبيرة عن تطبيق مراسلة يوفر اتصالات مشفرة. ومن أبرز الأساليب المعروفة التي تعتمد عليها شركات التواصل الاجتماعي لمكافحة المحتوى الإرهابي والمتطرف ما يُعرف بـ (إقصاء المنصة) **(Deplatforming)**. ووفقاً لتعريف قاموس أوكسفورد، يُقصد به «منع شخص يحمل آراء تُعدّ غير مقبولة أو مسيئة من المشاركة في منتدى أو نقاش، ولا سيما من خلال حظره على موقع إلكتروني معيّن». وغالباً ما يُستخدم هذا الإجراء ردّاً على الانتهاكات المتكررة لشروط الاستخدام أو معايير المجتمع الخاصة بالمنصات. (نجلاء عبد الرحمن الحقيّل، فاعلية الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة والإرهاب،

<https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions>، ٢٠٢٦-٢-٢٢)



ومن الأساليب الأخرى الشائعة ما يُعرف بـ (الحظر الظلي - Shadow-banning)، ويقصد به حذف المحتوى كلياً أو تقليص نطاق ظهوره بشكل كبير، من دون إبلاغ المستخدم الذي قام بنشره بذلك.

غير أن هذه الأدوات والممارسات لا تخلو من الجدل. فقد أثّرت مخاوف جدية بشأن احتمال التطبيق الذاتي أو غير المتسق، وربما المتحيز، من قبل المنصات المختلفة، ولا سيما في ظل غياب تعريفات دولية متفق عليها لما يُعدّ إرهاباً أو تطرفاً عنيفاً. كما أن محدودية الشفافية بشأن الأدوات والأساليب المستخدمة، وغياب المعلومات التفصيلية حول كيفية تنفيذها، تجعل من الصعب تقييم فعاليتها بشكل دقيق. بل إن فعالية «إقصاء المنصات» نفسها محل نقاش واسع، إذ قد تؤدي أحياناً إلى زيادة الشعور بالظلم وتعزيز سرديات «الاضطهاد» لدى المستخدمين أو المجتمعات المحظورة. وقد يسهم ذلك أيضاً في دفع هؤلاء الأفراد إلى الانتقال من المنصات الكبرى الأكثر تنظيمًا، والتي تمتلك موارد كبيرة للإشراف على المحتوى، إلى منصات أصغر وأقل تنظيمًا أو خدمات متخصصة محدودة، لا تملك القدرات الكافية لمواجهة هذه التحديات. ويؤدي هذا المشهد الرقمي المنشط في نهاية المطاف إلى إضعاف الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة بوجه عام.

ومن المهم الإشارة إلى أن تعطيل الأنشطة الإرهابية لا يتحقق دائماً بمجرد حذف الحسابات أو تقليص ظهور المحتوى. فالهجوم الإرهابي الذي وقع في كرايستشيرش عام ٢٠١٩ شكّل مثلاً بارزاً على ذلك، حيث قام المنفذ ببيتّ الهجوم مباشرة، وهو تطوّر طرح تحديات جديدة أمام مشرفي المحتوى. ورغم أن منصة فيسبوك نجحت في إزالة الفيديو الأصلي بعد ١٢ دقيقة من انتهاء البث، إلا أن المقطع انتشر على نطاق واسع، وشهدت الساعات الأربع والعشرون اللاحقة ما يقرب من (١,٥) مليون محاولة لإعادة تحميل نسخ منه حول العالم.

وقد أبرزت حادثة كرايستشيرش بوضوح الحاجة إلى عدم الاكتفاء بحذف الحسابات أو الحدّ من ظهور المحتوى، بل إلى ضرورة العمل المشترك عبر منصات متعددة لمنع التوزيع الاستراتيجي للمحتوى المتطرف أو الإرهابي في الوقت المناسب. وفي أعقاب هذه الحادثة، أنشأ المنتدى العالمي للإنترنت لمكافحة التطرف والإرهاب (GIFCT) قاعدة بيانات مشتركة على مستوى الصناعة، تعتمد على (بصمات رقمية - Hashes) للدعاية الإرهابية، بهدف دعم الإزالة المنسقة لهذا المحتوى عبر مختلف المنصات، مع الالتزام في الوقت ذاته بسياسات حماية البيانات والاحتفاظ بها، وفي مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تعتمد فيسبوك على أدوات متعددة، من بينها نماذج لغوية قائمة على الذكاء الاصطناعي لفهم النصوص التي قد تتضمن



المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

دعوة إلى الإرهاب، وهي نصوص غالبًا ما تكون مرتبطة بسياقات لغوية وأنماط جماعية محددة. ومع ذلك، تؤكد المنصة أن الخبرة البشرية لا تزال ضرورية لفهم الكيفيات الدقيقة التي يتجلى بها الإرهاب والتطرف العنيف في مختلف أنحاء العالم وفي هذا الإطار، لا يمكن - أو لا ينبغي - أن تكون الإدارة الآلية للمحتوى عملية مؤتمتة بالكامل، إذ يظل الإشراف البشري على عمليات المراجعة واتخاذ القرار أمرًا لا غنى عنه. ومع ذلك، ورغم هذه القيود، تُعد حلول الإشراف الآلي على المحتوى اليوم عنصرًا لا يمكن الاستغناء عنه في القطاع الخاص، نظرًا إلى الكم الهائل من المحتوى الذي يُنشر يوميًا عبر الإنترنت. (سامح راشد، ٢٠٢٢، ٧).

الفرع الثالث: نحو صياغة تشريع معاصر لمواجهة جرائم المحتوى المتطرف

معلوم إن صياغة نصوص لتجريم المحتوى المتطرف تكون من الأهمية بمكان بحيث تحتاج إلى توازن حقيقي ودقيق بين حماية الأمن العام وعدم المساس بحرية التعبير المشروعة. كما إنه عند اقتراح فصل تشريعي أو قانون مستقل لمعالجة جرائم المحتوى المتطرف ينبغي النظر في الملاحظات التشريعية المهمة (لصياغة نموذجية قوية) ومنها: أنه من الأفضل دائمًا إدخال عنصر القصد الجنائي (نية التحريض أو الترويج). وكذلك النصوص يجب أن تكون دقيقة لتجنب التجريم الفضفاض. كما يجب تضمين النصوص ضمانات حرية التعبير الضرورية دستوريًا وعدم المساس بهذا الحق الدستوري المهم بحجة مكافحة هذه الجرائم الرقمية المتعلقة بالتطرف فتكون ذريعة للإطاحة بهذه الحقوق الدستورية.

ومهما يكن الأمر فإنه يمكن وضع إضافات تشريعية نموذجية دقيقة وإدراجها كفصل جديد ضمن قانون العقوبات العراقي. ولكن اختيار مشروع قانون مستقل للجرائم الرقمية المتطرفة لعل هو الأفضل تشريعيًا في العراق، لأنه قد يعالج الفراغ القانوني في المواد المتعلقة بأمن الدولة في قانون العقوبات العراقي والتي تم تعليق بعضها بإصدار قانون الإرهاب بل وتعليق معظمها في إقليم كردستان نتيجة صدور قانون الإرهاب رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦، ويعالج الفراغ التشريعي في مشروع قانون الجرائم المعلوماتية العراقي (غير المكتمل تشريعيًا) والذي لم يصدر لحد الآن، ويكون مكملًا لقانون مكافحة الإرهاب الاتحادي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، ومن شأنه أن يضع نصوصًا دقيقة تمنع التضارب مع حرية التعبير.

أولاً: الملامح العامة لصياغة مشروع لمواجهة المحتوى المتطرف

يمكن تناول بعض الملامح العامة التي يمكن الاستناد عليها بوصفها قاعدة عامة لسن أي تشريع يمكن صياغته لمعالجة ومواجهة المحتوى المتطرف، حيث أن صياغة مشروع ما لمواجهة المحتوى المتطرف تتطلب منهجية شاملة تركز على الوقاية، والوعي، والبدائل الرقمية، تشمل



الملاحم العامة تحديد الفئات المستهدفة، بناءً سرديات مضادة، واستخدام الذكاء الاصطناعي للرصد، وتعزيز القيم المجتمعية، والتعاون الدولي، حيث يهدف المشرع الى تحصين الشباب وتجفيف منابع الفكر المتطرف عبر الانترنت، وهذه الملاحم تضمن صياغة استراتيجية شاملة توازن بين التدابير الفكرية والأمنية لمكافحة التطرف بفعالية، وفق ما يلي:

١. القيام بعملية التحليل والتشخيص، من خلال إجراء دراسات متعددة ومتشعبة لفهم طبيعة المحتوى المتطرف ونقاط ضعف الفئات المستهدفة كالشباب والنساء. وكذلك تحديث نصوص العقوبات، وذلك بإدخال تعريفات واضحة لمحتوى "الإرهاب المتطرف الرقمي" ضمن قوانين مكافحة الإرهاب وجرائم الحاسوب، أو حتى ضمن نصوص قانون العقوبات.

٢. وجوب تجريم كثير من السلوكيات الخطرة المتصلة بالمحتوى المتطرف، مثال ذلك: التحريض والترويج والتوزيع للمحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي.

٣. توسيع إطار المسؤولية الجنائية أسوةً بالجرائم السياسية والاقتصادية من خلال: وضع آليات لتحديد مسؤولية المستخدم والمشغل والمنشئ التقني لمنع الهروب من العقاب عبر التدرع بالتقنية، وأن تكون العقوبات والتدابير الموضوعية لمجابهتها شديدة ومناسبة.

٤. دعم الأدوات التقنية من خلال: تمكين جهات التحقيق الجنائي من استخدام أدوات ذكاء اصطناعي للكشف والتحقيق في الجرائم المتقدمة بما يتناغم مع أسلوب ووسائل ارتكابها فتكون لها فاعلية عالية لبلوغ حقيقة مرتكبي هذه الجرائم. فضلاً عن الاستخدام الآمن للتكنولوجيا من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لرصد وتحليل البيانات، والتعاون مع المنصات الرقمية لحذف المحتوى العنيف.

٥. التوعية والتنقيف الرقمي: من خلال نشر الوعي القانوني للأفراد والمؤسسات حول خطر المحتوى المتطرف الذكائي وأطر الردع والعقاب، وكذلك إنتاج محتوى اعلامي وفكري يُفند ادعاءات المتطرفين، ونشر قيم التسامح والاعتدال، والتعايش السلمي. ومن جانب إضافي، رفع الوعي المجتمعي بمخاطر التطرف عبر وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت، وتعزيز التفكير الانتقادي، كجزء من الوقاية والتوعية الشاملة. ومحاولة اشراك المجتمع من خلال بناء شراكات مع المؤسسات التعليمية والدينية والمنظمات المحلية لتطوير حلول مستندة الى المجتمع.

٦. اعتماد التدريب وبناء القدرات، من خلال تزويد الشباب والفاعلين بالمهارات اللازمة للتصدي لخطاب الكراهية وإنتاج محتوى بديل. واستخدام القياس والتقييم من خلال اعتماد منهجية لقياس أثر المشروع وتقييم مدى فاعلية الأدوات السلوكية المستخدمة. (مركز المستقبل، <https://futureuae.com>، ٢٠٢٦/٢/٦).

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

ثانياً: التحديات القانونية في صياغة تشريع لمواجهة المحتوى المتطرف الناتج عن الذكاء الاصطناعي

١. الفراغ التشريعي: كثير من القوانين الجنائية الحالية لم تكن مخصصة للتعامل مع المنتجات الرقمية المتولدة آلياً - مثل المحتوى الذي أثرته الخوارزميات الذكية - مما يخلق فجوة في نصوص التجريم والعقاب . ولحد الآن، يصعب تحديد من هو المسؤول جنائياً: المبرمج؟ المستخدم؟ الشركة المنتجة؟ أو النموذج نفسه ؟

٢. صعوبة إثبات الإرادة الجنائية: القانون الجنائي التقليدي يعتمد على النية والقصد الإجرامي، لكن عندما يولد الذكاء الاصطناعي محتوى متطرفاً، يصبح من الصعب إثبات نية المساعد البشري في إنتاج هذا المحتوى، خصوصاً إذا كانت الأنظمة تعمل بشكل شبه مستقل.

٣. الحدود بين حرية التعبير والتحريض: مواجهة المحتوى المتطرف يجب أن تراعي فيه حرية التعبير وعدم التوسع في التجريم لدرجة إسكات الآراء المختلفة عبر تشريعات فضفاضة أو مبهمة. هذا يحتاج نصوص قانونية دقيقة ومتوازنة. (Portail des Revues Scientifiques Marocaines. <https:journals.imist.ma> الزيارة ٢٠٢٦/٢/٦)

ثالثاً: آليات المواجهة الجنائية للمحتوى المتطرف الذكائي

١. تجريم إنتاج وترويج المحتوى المتطرف عبر أدوات ذكاء اصطناعي، والقانون يمكن أن يُحدّد جرائم خاصة تشمل: إنشاء وتوزيع خطاب يحرض على العنف أو الكراهية باستخدام الذكاء الاصطناعي. واستخدام AI لتزوير خطاب ديني أو سياسي بغرض الإيذاء، التحريض، أو التخريب. فهذه القواعد يجب صياغتها لتشمل الأفعال والوسائل والنتائج.

٢. تحميل المسؤولية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين:

أ. الأفراد الذين يوجهون الأنظمة نحو إنتاج محتوى متطرف يُحاسبون جنائياً.

ب. شركات التقنية التي تروج أو تنهون في إزالة المحتوى المتطرف الذي تولده نظمها يمكن أن تتحمل مسؤولية قانونية/مدنية.

٣. تعزيز أدوات الإثبات الجنائي الرقمي: باستخدام الذكاء الاصطناعي نفسه في كشف التزييف الرقمي (deepfake detection) ، وفي تحليل الشبكات الاجتماعية لرصد الأنماط المتطرفة قبل انتشارها. فهذه الأدوات تُستخدم لجمع الأدلة ولقدرتها على تحليل الكم الهائل من البيانات الرقمية بسرعة.



٤. وجوب التعاون الدولي. فالجماعات المتطرفة تعمل عبر الحدود، لذا الاتفاقيات الدولية والتعاون بين أجهزة العدالة وتبادل الأدلة واعتماد معيار موحد لتعريف المحتوى المتطرف أمر حاسم.

٥. مقارنة تشريعية مقارنة. حيث أنه في الاتحاد الأوروبي، تزايد التركيز على تشريعات صارمة ضد المحتوى الضار ومن ضمنه هذا الذي ينتج عبر الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تحقيقات حول استخدام خوارزميات المنصات الاجتماعية في نشر خطاب كراهية أو إنكار التاريخ. وفي الولايات المتحدة، تم تمرير تشريعات لوقف استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل الجماعات الإرهابية في إنتاج دعاية أو تدريب على أسلحة متقدمة، مع فرض التزامات تقييم المخاطر بشكل منظم (Criminal liability for crimes of autonomous artificial intelligence). المطيري، بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية في العراق، في ١٥/٤/٢٠٢٥ متاح على الرابط التالي: <https://www.jcois.uobaghdad.edu.iq> الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٥).

رابعاً: المشروع المقترح:

بناءً على ما تقدم، يمكن تقديم مسودة مشروع قانون عراقي مستقل جاهزة بصياغة كاملة وكافية وفعالة تحت عنوان: ((مشروع قانون مكافحة الجرائم الرقمية ذات الطابع المتطرف والإرهابي)) وفق ما يلي:

الفصل الأول: التعاريف والأحكام العامة

المادة (١) - اسم القانون

يسمى هذا القانون بمسمى: (قانون مكافحة الجرائم الرقمية ذات الطابع المتطرف والإرهابي) لسنة (٢٠٢٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) - تعاريف المصطلحات

لأغراض هذا القانون، يُقصد بالمصطلحات الآتية المعاني المبينة إزاء كل منها:

١. الوسائل الرقمية: هي الوسائل المستحدثة والمعاصرة ذات الطبيعة الرقمية الافتراضية، التي تتمثل بشبكة الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات التراسل، والمواقع الإلكترونية، وأي وسيلة تقنية لنقل أو تخزين البيانات.

٢. المحتوى المتطرف أو الإرهابي: يقصد بالمحتوى المتطرف لأغراض هذا القانون، كل مادة مكتوبة أو مرئية أو مسموعة أو رقمية تتضمن تحريضاً أو تمجيذاً أو تبريراً لأعمال إرهابية أو أفكار متطرفة تؤدي إلى العنف، وكل إنتاج أو نشر أو ترويج يتضمن: أ. الدعوة إلى العنف أو الإرهاب أو التحريض عليهما. ب. تمجيد أو تبرير أو تشجيع الأعمال الإرهابية. ج. نشر

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

أفكار تقوم على الكراهية أو الإقصاء أو التكفير المؤدي إلى العنف. د. تجنيد الأفراد أو استقطابهم لصالح جماعات متطرفة أو إرهابية.

٣. **التنظيم الإرهابي:** كل جماعة محظورة ينطبق عليها الوصف الوارد في قانون مكافحة الإرهاب الاتحادي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، وقانون الإرهاب في إقليم كردستان العراق رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦، وأي تشريع إقليمي أو دولي يعترف به العراق.

٤. **التحريض الرقمي المتطرف:** كل حث أو دعوة أو تشجيع أو استقطاب مؤثر يتم عبر الوسائل الرقمية بقصد الغلو في التفرقة والترويج أو التحريض على العنف والجريمة لأسباب شخصية أو إجرامية مثل الانتقام أو تكوين العصابات أو السيطرة أو التخويف، بدون هدف سياسي أو أيديولوجي أو إرهابي، أو ارتكاب فعل التطرف لغاية إرهابية منظمة أو سياسية.

المادة (٣) - نطاق التطبيق:

تسري أحكام هذا القانون على كل من ارتكب داخل العراق أو خارجه جريمة رقمية متطرفة إذا ترتب عليها أو على إحدى نتائجها أثر داخل العراق أو استهدفت أمنه الوطني.

الفصل الثاني: الجرائم والعقوبات

المادة (٤) - جريمة نشر المحتوى المتطرف:

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٥) سنوات ولا تزيد على (١٠) سنوات كل من: نشر أو بث أو أتاح للغير عبر الوسائل الرقمية أو أي وسيلة كانت، محتوى متطرفاً أو إرهابياً من شأنه التحريض على العنف أو الإرهاب.

المادة (٥) - جريمة الترويج والدعاية المتطرفة:

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٧) سنوات كل من: روج أو دعا أو سوق، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأفكار أو أنشطة أو شعارات تنظم إرهابي أو جماعة متطرفة، عبر الوسائل الرقمية (وسائل الإعلام أو شبكات التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة تقنية أخرى).

المادة (٦) - جريمة تمجيد التطرف والإرهاب:

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٥) سنوات كل من: مجد أو برّر أو أشاد علناً بالأعمال المتطرفة أو الإرهابية أو مرتكبيها بما يؤدي إلى تشجيع الغير على تقليدها أو الانضمام إليها.

المادة (٧) - جريمة حيازة المحتوى المتطرف بقصد التوزيع:

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٣) سنوات ولا تزيد على (٧) سنوات كل من: حاز أو خزّن أو احتفظ بمحتوى متطرف بقصد نشره أو تداوله أو استخدامه في التجنيد أو التحريض.

المادة (٨) - جريمة التجنيد الإلكتروني:



يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من: استخدم الوسائل الرقمية لتجنيد أو استقطاب أشخاص للانضمام إلى تنظيم متطرف خطير يعمل على زرع الفتنة أو التفرة أو ارتكاب الجرائم أو زعزعة الاستقرار والامن والسلم المجتمعي، أو يعمل على القيام بأي عمل إرهابي أو للمشاركة فيه.

المادة (٩) - التمويل والدعم الرقمي الإعلامي للمحتوى المتطرف:

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (١٠) سنوات كل من: مؤل أو دعم أو وفر موارد مادية أو تقنية أو مالية لإنتاج أو نشر محتوى متطرف أو إرهابي.

المادة (١٠) - ظرف مشدد:

تكون العقوبة السجن المؤبد إذا ارتكبت أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون في الحالات الآتية: أ. إذا استهدفت قاصراً. ب. إذا تمت عبر شبكة منظمة داخل العراق أو خارجه. ج. إذا ترتب عليها وقوع عمل إرهابي فعلي. د. إذا ارتكبت عبر الإنترنت أو منصات التواصل الاجتماعي. هـ. إذا ارتكبت عبر تطبيقات التراسل المشفر. و. إذا ارتكبت عبر مواقع إلكترونية مخصصة للدعاية المتطرفة.

الفصل الثالث: الإعفاءات والضمانات

المادة (١١) - الإبلاغ والإعفاء:

يجوز للمحكمة تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها إذا: أ. بادر الجاني بالإبلاغ قبل تنفيذ الجريمة أو قبل وقوع أثرها، أو ب. ساعد السلطات وأسهم بصورة جدية في كشف الشبكات أو التنظيمات أو الجهات المسؤولة عن المحتوى المتطرف

المادة (١٢) - حماية حرية التعبير:

لا يعد من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون (ما لم يكن القصد منها التحريض أو الترويج أو التجنيد) ما يلي: أ. البحث العلمي والأكاديمي ب. التغطية الإعلامية المهنية ج. الانتقاد المشروع للأفكار المتطرفة.

الفصل الرابع: الإجراءات والتدابير

المادة (١٣) - المصادرة والحجب:

تحكم المحكمة، فضلاً عن العقوبة الأصلية، بما يلي: أ. مصادرة الأجهزة والوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة. ب. إزالة أو حجب المحتوى المتطرف بالتنسيق مع الجهات المختصة. ج. غلق الحسابات أو المواقع المستخدمة وفق الإجراءات القانونية.

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

المادة (١٤) – التعاون الدولي:

تعمل الجهات المختصة في العراق على التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لمكافحة الجرائم الرقمية المتطرفة وتبادل المعلومات بشأنها.

المادة (١٥) – أحكام ختامية:

يعد هذا القانون مكملاً لقانون مكافحة الإرهاب الاتحادي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ وقانون الإرهاب في إقليم كردستان العراق رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦، وأي تشريع إقليمي أو دولي يعترف به العراق، ولا يخل بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر.

نستنتج أنه يسعى العراق لتشريع قانون شامل لمكافحة الجرائم المعلوماتية، يهدف إلى سد الفراغ القانوني ومحاربة التطرف والإرهاب الرقمي. يستهدف القانون الجيوش الإلكترونية، نشر المعلومات المضللة، التحريض، والتجنيد عبر الإنترنت، مع عقوبات مشددة تصل للسجن. يركز المشروع على حماية الأمن القومي، الاقتصادي، والقيم الاجتماعية من التهديدات السيبرانية.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن ظاهرة المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي تمثل تحدياً جنائياً معقداً يتجاوز الأطر التقليدية للجريمة. فقد أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في تسهيل إنتاج ونشر هذا النوع من المحتوى بسرعة وانتشار غير مسبوقين، مع قدرة على التمويه والتخصيص تجعل اكتشافه وملاحقته أكثر صعوبة. ومن منظور جنائي، يبرز هذا التطور الحاجة إلى إعادة النظر في المفاهيم القانونية القائمة، سواء فيما يتعلق بتحديد المسؤولية الجنائية أو وسائل الإثبات الرقمي.

كما يكشف البحث أن مواجهة هذه الظاهرة لا يمكن أن تقتصر على الحلول الأمنية وحدها، بل تتطلب مقاربة شاملة تشمل تطوير التشريعات، وتعزيز التعاون الدولي، والاستثمار في أدوات تقنية مضادة قادرة على كشف المحتوى المتطرف وتحليله. إلى جانب ذلك، يبقى الوعي المجتمعي والتثقيف الرقمي عنصرين أساسيين للحد من تأثير هذه الظاهرة.

وعليه، فإن التصدي للمحتوى المتطرف المدعوم بالذكاء الاصطناعي يستوجب توازناً دقيقاً بين حماية الأمن العام وصون الحقوق والحريات الفردية، بما يضمن بيئة رقمية أكثر أماناً وعدالة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.



إنَّ إشكالية المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي من منظور جنائي، يتضح أن التطور التكنولوجي المتسارع قد أفرز تحديات غير مسبقة أمام المنظومات القانونية التقليدية، حيث لم يعد النشاط الإجرامي مقتصرًا على الأفعال المادية المباشرة، بل امتد ليشمل أنماطًا رقمية معقدة تتداخل فيها قدرات الإنسان مع إمكانيات الآلة. وقد أدى ذلك إلى إعادة طرح العديد من المفاهيم الجنائية الأساسية، مثل الركن المادي والركن المعنوي، في ضوء بيئة رقمية تتسم بالسرعة والانتشار الواسع وصعوبة التتبع.

إن المحتوى المتطرف الذي يتم إنتاجه أو تداوله باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أخطر مظاهر هذا التحول، نظرًا لما يتمتع به من قدرة على التأثير في الرأي العام، واستقطاب الأفراد، ونشر أفكار العنف والكراهية بأساليب أكثر تطورًا وإقناعًا. كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق يضيف على الجريمة طابعًا خاصًا، إذ يمكن إنتاج محتوى مزيف أو محرف بدرجة عالية من الدقة، بما في ذلك النصوص والصور ومقاطع الفيديو، وهو ما يصعب عملية التمييز بين الحقيقي والمزيف، ويعقد من مهمة إثبات الجريمة.

وعليه، فإن التصدي لظاهرة المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي يتطلب تضامًا الجهود على المستويين الوطني والدولي، من خلال تطوير التشريعات، وتعزيز التعاون القضائي، وتبني حلول تقنية مبتكرة، إلى جانب نشر الوعي المجتمعي بمخاطر هذه الظاهرة. كما يتطلب الأمر إعادة التفكير في بعض المفاهيم القانونية التقليدية، بما يواكب التحولات التي يشهدها العالم الرقمي، ويضمن تحقيق العدالة الجنائية في ظل هذه التحديات المستجدة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن هذه الدراسة تمثل محاولة لفهم أبعاد هذه الظاهرة وتحليلها من منظور جنائي، وتقديم رؤية علمية تساهم في تطوير السياسات القانونية لمواجهتها. ومع استمرار تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن الحاجة إلى دراسات مستقبلية في هذا المجال تظل قائمة، بما يضمن مواكبة التشريعات للتغيرات المتسارعة، وتحقيق الحماية الفعالة للمجتمع من مخاطر التطرف الرقمي.

وقد توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١- يتضح أن الذكاء الاصطناعي أسهم بصورة جوهريّة في تطوير أدوات إنتاج المحتوى المتطرف، إذ أتاح إمكانيات متقدمة في توليد النصوص والصور ومقاطع الفيديو بطريقة آلية وسريعة، مما جعل هذا المحتوى أكثر احترافية وجاذبية. ولم يعد إنتاج الخطاب المتطرف يتطلب

المحتوى المتطرف عبر الذكاء الاصطناعي بمنظور جنائي

مهارات تقنية عالية كما في السابق، بل أصبح في متناول عدد أكبر من الأفراد. وقد أدى ذلك إلى تضاعف حجم هذا المحتوى وانتشاره عبر المنصات الرقمية، الأمر الذي زاد من خطورته وتأثيره في المجتمعات، خاصة بين الفئات الشابة.

٢- أظهرت الدراسة أن التشريعات الجنائية التقليدية، التي صيغت أساساً لمواجهة الجرائم ذات الطابع المادي المباشر، لم تعد كافية لمواكبة الجرائم الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى المتطرف. فهذه التشريعات تقتصر إلى نصوص صريحة تعالج الخصائص التقنية لهذه الجرائم، كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير الملموسة للأدلة الرقمية. ومن ثم، فإن الاعتماد عليها وحدها يؤدي إلى وجود فجوات قانونية قد يستغلها الجناة للإفلات من المساءلة.

٣- تبين أن صعوبة التمييز بين المحتوى الحقيقي والمزيف تمثل تحدياً كبيراً أمام الجهات المختصة، خاصة مع تطور تقنيات التزييف العميق التي تنتج مواد يصعب كشفها بالوسائل التقليدية. ويؤدي ذلك إلى تعقيد عملية إثبات الجريمة، حيث يصبح من الصعب تحديد مصدر المحتوى أو التأكد من صحته. كما أن هذا الغموض قد يؤثر على قناعة القاضي، ويضعف من قوة الأدلة المقدمة، مما يستدعي تطوير أدوات تحليل رقمية أكثر دقة.

٤- كشفت الدراسة عن وجود إشكالية حقيقية في تحديد المسؤولية الجنائية في الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، خاصة عندما يكون النظام المستخدم يعمل بدرجة من الاستقلالية. فالسؤال يثور حول من يتحمل المسؤولية: هل هو المستخدم، أم المبرمج، أم الجهة المالكة للتقنية؟ ويؤدي غياب إجابة واضحة إلى صعوبة تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية، مما يستدعي إعادة النظر في أسس الإسناد الجنائي بما يتلاءم مع هذه المستجدات التقنية.

٥- أكدت النتائج أن الطبيعة العابرة للحدود للمحتوى الرقمي تشكل عائقاً كبيراً أمام فعالية القوانين الوطنية، حيث يمكن نشر المحتوى المتطرف من دولة ما واستهداف أفراد في دولة أخرى. ويؤدي ذلك إلى تعقيدات في تحديد الاختصاص القضائي وتطبيق القانون الواجب، فضلاً عن صعوبة تنفيذ الأحكام. ومن ثم، فإن مكافحة هذه الجرائم تتطلب تعاوناً دولياً وتنسيقاً بين الدول لضمان فعالية المواجهة القانونية.

المقترحات:

١- تبرز الحاجة إلى تحديث التشريعات الجنائية بما يواكب التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال إدراج نصوص قانونية صريحة تجرم استخدام هذه التقنيات في إنتاج أو



نشر المحتوى المتطرف. إذ إن القوانين التقليدية قد لا تستوعب طبيعة هذه الأفعال الرقمية المعقدة. كما ينبغي أن تتسم هذه النصوص بالمرونة لمواكبة التطورات المستقبلية، مع تحديد الأفعال المجرمة بدقة، وبيان العقوبات المناسبة، بما يحقق الردع العام والخاص ويحمي المجتمع من المخاطر المتزايدة.

٢- يقتضي ضبط المواجهة الجنائية للمحتوى المتطرف وضع تعريف قانوني دقيق وشامل لهذا المفهوم، بحيث يراعي تنوع أشكاله وتطوره المستمر بفعل التقنيات الحديثة. فغياب تعريف واضح يؤدي إلى تباين في التفسير القضائي، ويضعف من فعالية التطبيق. لذا ينبغي أن يستند التعريف إلى معايير موضوعية، تأخذ بعين الاعتبار مضمون المحتوى وأثره، مع مراعاة عدم التوسع المفرط الذي قد يمس بحرية التعبير ويؤدي إلى نتائج عكسية.

٣- نظراً للطبيعة العابرة للحدود للجرائم الرقمية، فإن تعزيز التعاون الدولي يمثل ضرورة ملحة لمكافحة المحتوى المتطرف المرتبط بالذكاء الاصطناعي. ويتطلب ذلك إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تتيح تبادل المعلومات والخبرات، وتسهيل إجراءات تسليم المجرمين، وتوحيد الجهود في مجال التحقيق والمتابعة. كما ينبغي دعم الأطر الدولية القائمة وتطويرها، بما يضمن استجابة فعالة وسريعة لهذه الجرائم التي تتجاوز الحدود الجغرافية والسيادية للدول.

٤- تتحمل منصات التواصل الاجتماعي مسؤولية محورية في الحد من انتشار المحتوى المتطرف، مما يستدعي إلزامها قانونياً بتطوير أنظمة تقنية متقدمة لرصد هذا المحتوى وإزالته بسرعة وفعالية. وينبغي أن تعتمد هذه الأنظمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي القادرة على التحليل الفوري للمحتوى، مع توفير آليات للإبلاغ والمراجعة البشرية. كما يجب فرض معايير شفافية ومساءلة لضمان عدم إساءة استخدام هذه الصلاحيات أو المساس بحقوق المستخدمين.

٥- يستلزم التصدي للجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إنشاء وحدات متخصصة داخل الأجهزة الأمنية، تكون مزودة بالكفاءات البشرية المؤهلة والتقنيات الحديثة اللازمة للتحقيق في هذا النوع من الجرائم. وتختص هذه الوحدات برصد الأنشطة المشبوهة، وتحليل البيانات الرقمية، وتتبع مصادر المحتوى المتطرف. كما ينبغي أن تعمل هذه الوحدات بالتنسيق مع الجهات القضائية والتقنية، بما يعزز من كفاءة الاستجابة الأمنية ويضمن فعالية الإجراءات المتخذة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المتخصصة:

١. رغبة البهي، حدود التوظيف: الإرهاب والذكاء الاصطناعي التوليدي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٤.

ثانياً: المجلات والمقالات والدوريات:

١. سامح راشد، "الذكاء الاصطناعي والسيادة الرقمية: أبعاد أمنية جديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٧، ٢٠٢٢.
٢. ظافر وهاب حسن، "التنظيم القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجريمة"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٣١، العدد ٢، ٢٠٢٣.
٣. عمار ياسر زهير البابلي، "المسؤولية الجنائية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في نشر الفكر المتطرف"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢، ٢٠٢٣.
٤. نهاية مطر العبيدي، "المسؤولية الجنائية عن جرائم النشر الإلكتروني"، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٧٤، ٢٠٢١.

ثالثاً: الدساتير والقوانين (مرتب زمنياً):

١. قانون مكافحة الإرهاب في إقليم كردستان العراق رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦.
٢. مرسوم القانون الاتحادي بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية في الإمارات رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١.
٣. دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥.
٤. قانون جهاز مكافحة الإرهاب العراقي رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦.
٥. قانون شبكة الإعلام العراقي رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥.
٦. قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.
٧. قانون العقوبات المملكة الأردنية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.
- رابعاً: المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية .

١. اتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية، ٢٠٠١.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

١. التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، "المبادرات النوعية: سبل لمعالجة الأسباب الجذرية للمتطرف"، ١٠ فبراير ٢٠٢٦: <https://www.imctc.org>
٢. رغدة البهي، "مكافحة الإرهاب الإلكتروني في عصر الذكاء الاصطناعي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٥ فبراير ٢٠٢٦: <https://acpss.ahram.org.eg>
- علياء عزي، "الإخوان والإعلام الرقمي: الدور وحدود التأثير"، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ٢٩ يناير ٢٠٢٣: <https://trendsresearch.org>
٣. عمران عوان، "الذكاء الاصطناعي في الاستراتيجيات الأمنية الحديثة"، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، ٢٠ فبراير ٢٠٢٦: <https://www.imctc.org>
٤. محمد بن صياف المطيري، "التكييف الفقهي والقانوني لجرائم المحتوى الإلكتروني". مجلة كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد، العدد ٨١ (أبريل ٢٠٢٥): <https://jcois.uobaghdad.edu.iq>
٥. محمد مخلوف، "الذكاء الاصطناعي وخطاب الكراهية: تحديات قانونية وتقنية"، العربية نت، ١٥ يناير ٢٠٢٥: <https://www.alarabiya.net>



٦. نجلاء عبد الرحمن الحقييل ، "فاعلية الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة والإرهاب"، العربية نت، ٢٢

فبراير ٢٠٢٦: <https://www.alarabiya.net>

سادساً: المراجع الأجنبية

1. United Nations (OCT), Artificial Intelligence in the Context of Preventing and Countering Violent Extremism and Terrorism: Challenges, Risks and Opportunities , United Nations Office of Counter-Terrorism ,New York ٢٠٢١ ،

List of Sources and References

I. Specialized Books:

1. Raghda Al-Bahi, *Limits of Application: Terrorism and Generative Artificial Intelligence*, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, Cairo, 2024.

II. Journals, Articles, and Periodicals:

1. Sameh Rashed, "Artificial Intelligence and Digital Sovereignty: New Security Dimensions," *International Politics Journal*, Issue 227, 2022.

2. Dhafir Wahab Hassan, "Legal Regulation of Artificial Intelligence Technologies in Combating Crime," *University of Babylon Journal of Humanities*, Vol. 31, Issue 2, 2023.

3. Ammar Yasser Zuhair Al-Babli, "Criminal Liability for the Use of Artificial Intelligence in Disseminating Extremist Ideology," *Al-Kufa Journal for Legal and Political Sciences*, Issue 2, 2023.

4. Nihaya Matar Al-Obaidi, "Criminal Liability for Electronic Publishing Crimes," *Al-Rafidain Journal of Law*, Issue 74, 2021.

III. Constitutions and Laws (Chronologically Arranged):

1. Counter-Terrorism Law in the Kurdistan Region of Iraq, Law No. 3 of 2006.

2. UAE Federal Decree-Law No. 34 of 2021 on Combating Rumors and Cybercrimes.

3. Constitution of the Republic of Iraq, 2005.

4. Iraqi Counter-Terrorism Service Law, Law No. 31 of 2016.

5. Iraqi Media Network Law, Law No. 26 of... 2015.

6. Iraqi Anti-Terrorism Law No. 13 of 2005.

7. Penal Code of the Hashemite Kingdom of Jordan No. 16 of 1960.

Fourth: International Treaties, Agreements, and Charters.

1. Budapest Convention on Cybercrime, 2001.

Fifth: Websites:

1. Islamic Military Counter Terrorism Coalition (IMCTC), "Specialized Initiatives: Ways to Address the Root Causes of Extremism," February 10, 2026: <https://www.imctc.org>

2. Raghda Al-Bahi, "Combating Cyber-Terrorism in the Age of Artificial Intelligence," Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, February 15, 2026: <https://acpss.ahram.org.eg>

Alia Azzi, "The Muslim Brotherhood and Digital Media: Role and Limits of Influence," TRENDS Research & Advisory, January 29, 2023: <https://trendsresearch.org>

3. Imran Awan, "Artificial Intelligence in Modern Security Strategies," Islamic Military Counter Terrorism Coalition (IMCTC), February 20, 2026: <https://www.imctc.org>



4. Mohammed bin Sayyaf Al-Mutairi, "Jurisprudential and Legal Classification of Electronic Content Crimes," Journal of the College of Islamic Sciences – University of Baghdad, Issue 81 (April 2025). <https://jcois.uobaghdad.edu.iq>
5. Mohammed Makhlouf, "Artificial Intelligence and Hate Speech: Legal and Technical Challenges," Al Arabiya.net, January 15, 2025: <https://www.alarabiya.net>
6. Najla Abdulrahman Al-Haqil, "The Effectiveness of Artificial Intelligence in Combating Crime and Terrorism," Al Arabiya.net, February 22, 2026: <https://www.alarabiya.net>

